

النقد النحوي عند ابن أبي الربيع - الجملة الاسمية المموجأ

أ.د. أسيل عبد الحسين الخفاجي

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

الباحث حيدر علي عمران

وزارة التربية/ مديرية تربية بابل

المقدمة:

يهدف هذا البحث إلى بيان العقليّة النّقديّة لابن أبي الرّبيع السّبتي، فالنقد النحوي عند مبني على تقديم السّماع على غيره من الأصول النحوية الآخر، مستندًا في ذلك إلى منظومة معرفية واسعة، وذهن وقادٍ. ناهيك عن النّقّة بنفسه والاعتداد برأيه، وقد ظهرت هذه الميّمات في استعماله لكلمات وعبارات تكشف عن قوّة شخصيّته، ورأيه القاطع في عدم تردده في تقدّم رأي ما إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. وتجد تقدّاته هذه مثورة في ثراه النحوي*. منع تقديم خبر المبني عليه.

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يكون الخبر بعد المبني، لأن الخبر وصف للمبني في المعنى، والوصف لا يقدّم على موصوفه، وكذلك أن المبني محكم عليه، وأن الخبر محكم به؛ لذا لا يجوز الحكم على الشيء إلا بعد معرفته^(١).

وقد يُعدُّ عن هذا الأصل، فيقدم الخبر على المبني جوازاً، ويبقى خبراً. وإنقسم النحويون في جواز ذلك أو امتناعه، فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: جواز البصريون تقديم خبر المبني عليه، أو تأخيره عنه، إذا لم يكن واجب التقديم أو التأخير، سواء أكان الخبر اسمًا مفردًا رافعاً ضمير المبني، مثل: قائم زيد، أم حملة يرفع سبيلاً، مثل: قائم

أَبُوهُ زَيْدٌ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ، أَمْ نَاصِبَا سَبَبِيَّهُ، مِثْلُ: صَرَبَ أَخَاهُ زَيْدٌ، فَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَالِ كُلُّهَا تَأْخِيرُ الْخَبَرِ، وَتَقْدِيمُهُ^(٢).

المذهب الثاني: منع الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، لأن مثل هذا القديم يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، فمثلاً: قائم زيد، يكون فيه ضمير مستتر عائد من (قائم) المتقديم إلى (زيد) المتأخر، وفي بقية الأمثلة كذلك، فقد تقدم الضمير على الاسم الظاهر، وهذا من الأصول المرفوضة عندهم لذلك منعوا هذا القديم، أو وجهوه توجيهًا يبيّنون به عن الإضمار قبل الذكر، فقالوا في: قائم زيد، إن (قائم) مبتدأ، و(زيد) فاعل له سد مسد الخبر بناء على مذهبهم الذي أجازوا فيه أن يعمل اسم الفاعل من دون الاعتماد على النفي، أو الاستفهام^(٣).

وتاتي ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) الكوفيين في هذا المنع إلا أن حجته مختلفة عن حجتهم، ونرى هذه المخالفة في ما نقله ابن أبي الربيع عنه، إذ قال: ((ومنع أبو الحسن بن الطراوة من تقديم الخبر على المبتدأ، وقال: إن العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ، والمبتدأ غير متصرف في نفسه، وما لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله))^(٤).

ونقدر ابن أبي الربيع ما منعه ابن الطراوة، إذ قال: ((وعلى هذه الشبه اعتمد ابن الطراوة في أن خبر المبتدأ لا يتقدم عليه))^(٥)، واعتمد في تقاده له على السماع والقياس، فأماماً السماع فاستدل بما حكاه سيبويه عن الحليل (ت ١٧٠ هـ) من قول العرب: تميم أنا^(٦)، وأماماً القياس فصرّح أنه أخذ عن العلماء السابقين له، فأخذ عن الفارسي قوله تعالى: ﴿لَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٧)، فـ(يَوْمَ) متعلق بالخبر (مَصْرُوفًا)، والمعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل، فدل ذلك على جواز تقدم خبر المبتدأ عليه، وكذلك أخذ عنه قول الشمامي الذهبياني:

كلا يومي طواله وصل أروى
ظنون آن مطرح الظنون^(٩)

فَقُولُهُ: وَصْلٌ أَرْوَى، مُبْتَدأ، وَالخَبْرُ: ظَنُونٌ، وَكِلا يَوْمَيْ طُولَة: ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِالخَبْرِ (ظَنُونٌ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَى المُبْتَدأ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى جَوَارِ تَقْدِيمِ خَبْرِ المُبْتَدأ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يُقْتَضِي أَلَا يَقُعُ الْمَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَقُعُ الْعَامِلُ^(١٠).

وَمَا أَخَذَهُ عَنِ الرَّمَانِيِّ (ت ٣٨٤ هـ) هُوَ أَنَّ المُبْتَدأ ((لَمْ يَعْمَلْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْفِعْلِ، إِنَّمَا عَمِلَ بِمَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ، وَهُوَ الْطَّلْبُ، فَعَمِلُهُ قَوِيٌّ، وَلَيْسَ أَصْلُهُ التَّصْرِيفَ كَالْفِعْلِ الَّذِي أَصْلُهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ، فَضَعُفَ بِمَنْعِهِ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقُوْ فِي مَعْمُولِهِ، فَلَزِمَ أَلَا يَتَصَرَّفَ فِيهِ، فَكَمَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ الْبَاقِي عَلَى أَصْلِهِ يَتَقَدَّمُ مَا يَعْمَلُ فِيهِ الْمُبْتَدأ، لِأَنَّ عَمَلَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَمْ يَطْرُأْ عَلَيْهِ ضَعْفٌ يَمْنَعُ مَا قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ، فَيَجِبُ عَنْ ذَلِكَ مَنْعُ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ))^(١١) عِنْدَ عَدَمِ التَّصْرِيفِ، فَالْمُبْتَدأ لَا يَعْمَلُ حَمْلًا عَلَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَظِيرٌ لَهُ فِي الْعَمَلِ، وَعَلَى هَذَا فَكَمَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ الْبَاقِي عَلَى أَصْلِهِ يَتَقَدَّمُ خَبْرُ الْمُبْتَدأ عَلَيْهِ، نَاهِيَّهُ عَنْ أَنَّ التَّصْرِيفَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، وَالْمُبْتَدأ لَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَا مِمَّا جَرَى مَجْرَاهَا^(١٢).

وَالْقِيَاسُ الَّذِي أَخَذَهُ عَنِ الْجُزُولِيِّ (ت ٦٠٧ هـ) مِنْ وَجْهِيْنِ، أَحَدُهُمَا: ((أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْاِسْمِ فِي الْأَمَاكِنِ نَظِيرٌ التَّصْرِيفِ فِي الْفِعْلِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي الظَّرْفِ الَّذِي يَلْزُمُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا: عَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَكَذَلِكَ الْمَصَابِرُ. وَكُلُّ اِسْمٍ مُبْتَدأ فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ، فَيُسْتَعْمَلُ فَاعِلًا، وَمَفْعُولًا، وَمَجْرُورًا، وَلَا تَجِدُ مُبْتَداً لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا (يُمْنَثُ اللَّهُ)، وَخَبْرُ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَحْذُوفًا، فَلَوْ ظَهَرَ خَبْرُ هَذَا لَلَّزِمَ فِي الْقِيَاسِ أَنْ يَكُونَ مُؤَخِّرًا وَلَا يَتَقَدَّمُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَنَعَ مَا قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ، فَيَجِرِي حِينَئِذٍ مَجْرَى الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِي مَعْمُولِهِ لِذَلِكَ))^(١٣)، وَالآخَرُ: أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَرْمَنَةِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي جُعِلَتْ أَبْنِيَّةَ الْفِعْلِ ذَلِيلًا عَلَيْهَا تَكُونُ نَظِيرًا لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي فِي الْأَسْمَاءِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ كُلُّ اِسْمٍ مُتَصَرِّفٍ بِمَنْزِلَةِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَدْلُّ عَلَى الْأَرْمَنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي تَتَقَدَّمُ مَعْمُولاً لَهَا عَلَيْهَا مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعُ مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَصَرِّفَةِ، فَيَلْزُمُ أَنْ تَتَقَدَّمَ مَعْمُولاً لَهَا عَلَيْهَا، وَمِنْ ذَلِكَ: قَائِمٌ زَيْدٌ، أَصْلُهُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَ(زَيْدٌ) لَمْ يَخْتَلِفْ بِنَاؤُهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَنِ كَمَا يَخْتَلِفُ بِنَاءُ

الأفعال في دلائلها على الأرمنية المختلفة، لكن المعاني المختلفة من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة جعلت منه نظيرًا لتلك الأفعال التي يتقدّم معمولها عليها، فقد تحصل مما سبق ذكره أنَّ خبر المبتدأ يتقدّم عليه بالسماع، والقياس^(١٤).

وَيَرَى الْبَاحِثُ أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ هُوَ الرَّاجِحُ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِخَلْفِهِ يَنْدَعُ بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ مِنَ الْأَدَلَّةِ،
وَبِمَا يَأْتِي:

أولاً: السماع: ورد في القرآن الكريم تقدُّم خبر المبتدأ عليه، فمِنْهُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿سَلَّمٌ هِيَ﴾^(١٥)، فـ(سلام) خبر مُقدم، وـ(هي) مبتدأ مُؤخر^(١٦)، ومِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ جَلَ جَلَلُهُ: ﴿فَسِحْرٌ هَذَا﴾^(١٧)، فـ(سحر) خبر مُقدم، وـ(هذا) مبتدأ مُؤخر^(١٨).

وَكَذَلِكَ وَرَدَ فِي فَصْبِحٍ كَلَامُ الْعَرَبِ، وَمِنْهُ مَا حَكَاهُ سَيِّدُنَا عَنِ الْخَالِلِ مِنْ قَوْلِهِمْ: ((تَمِيمِي أَنَا، وَمَشْتُوَءٌ مَنْ يَشْتُوَكَ، وَرَجُلٌ عَبْدُ اللَّهِ، وَحَزْرٌ صُفَّتَكَ))^(١٩)، فَمَا تَقَدَّمَ فِيهَا هُوَ الْخَبْرُ وَمَا تَأْخَرَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَمِنْ مَنْظُومِهِمْ قَوْلُ مَالِكٍ بْنِ حَالِدٍ الْهَذَلِيِّ:

فَتَىٰ مَا ابْنُ الْأَغْرِيٰ إِذَا شَتَّوْنَا وَحْبَ الزَّادُ فِي شَهْرَيِ قُمَاحٍ (٢٠)

فَقَدِمَ الشَّاعِرُ الْحَبَرُ (فَتَى) عَلَى الْمُبْتَدَأِ (ابْنُ الْأَغْرِ)، النَّقْدِيْرُ: ابْنُ الْأَغْرِ فَتَى، وَغَيْرُ هَذَا مِنَ الشَّوَاهِدِ
الشَّعْرِيَّةِ^(٢١).

ثانياً: القياس: يكُون من ثلاثة أوجه: الأولى: الخبر يشبه الفعل، وال فعل يقْدِم ويتأخِّر؛ لأنَّ نسبته من المبتدأ مثل نسبة الفعل من الفاعل، فكلُّ واحدٍ مِنْهُما مُحْكُومٌ به، وعلى وفق هذا الشَّيْء لا مانع من تقدُّم الخبر على المبتدأ، والثانية: الخبر يشبه المفعول؛ لأنَّه قد يصيِّر مفعولاً ثالثاً في باب الأفعال التي تأخذ مفعوليَّين، مثل: ظننت زيداً قاعداً، فهذا يجُوز تقديم المفعول الثاني الذي كان أصله خبراً، فتقول: قاعداً ظننت زيداً، والثالث: في باب (كان) يجُوز تقديم خبرها على اسمها، مثل: كان جالساً زيداً، ففي (جالساً) ضمير عائد إلى (زيد)، و(زيد) مرفوع بـ(كان) لا بـ(جالساً)، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، وقد جاز تقديمها (٢٢).

ثالثاً: رأي الكوفيين في عدم جواز الإضمار قبل الذكر أليس على إطلاقه، وإنما يمتنع إذا كان الضمير يعود إلى المتأخر لفظاً ورتبة، مثل: ضرب غلامه زيداً، لأنَّ الضمير عائدٌ من الفاعل المتقدم (غلامه) إلى المفعول المتأخر (زيداً)، وأمّا إذا عاد إلى المتأخر لفظاً المتقدم رتبة فلا يمتنع ذلك، فمنه قوله تعالى: **﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾**^(٢٣)، و منه: ضرب غلامه زيد، فالهاء في (نفسه) عائدةٌ إلى موسى عليه السلام؛ وفي (غلامه) عائدةٌ إلى (زيد)، وذلك جائز؛ لأنَّه متأخر في اللفظ، متقدم في الرتبة^(٢٤).

رابعاً: إنَّ التقديم والتأخير متعلق بقصد المتكلِّم؛ للتوسيع في الكلام، ولا يمتنع التوسيع من وقوع الشيء في غير موضعه^(٢٥)، فالعدُول عن الأصل إلى غير الأصل لا بدَّ من أن يكون لغاية يريدها المتكلِّم، وهذه الغاية هي المعنى الجديد الذي لا يمكن تخصيصه بلفظ الرتبة في التركيب، وإن لم تكن هذه الغاية موجودةً كان التقييم ضرباً من العبث، ومن المعلوم أنَّ العرب إذا أرادت العناية، والاهتمام بالشيء قدّمه^(٢٦)، فمعنى: قائم زيد، يختلف عن معنى: زيد قائم؛ لأنَّك ((إذا أحررت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأنَّ زيداً قائم، لا غير من غير تعرُض لمعنى من المعاني البليغة، بخلاف ما إذا قدّمه، وقلت: قائم زيد، فإنَّك تقييد بتقديره أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاتِه من الأكل، والضحك، وغيرها، أو تقييد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثله، وتقييد وجهاً آخر، وهو أنه يكُون كلاماً مع من يعرف زيداً، وينكر قيامه، فتقول: قائم زيد، رداً لإنكارِ من يذكره))^(٢٧).

وذهب الرضي إلى أبعد من ذلك، فرأى أنَّ تدِيمَ الخبر في مثل هذه المواقِع واجب، وقسم تدِيمَ الخبر وجوبياً إلى قسمين، أحدهما: تفرضه قيود الصناعة النحوية، والآخر: يفرضه قصد المتكلِّم وما يريده إيصاله إلى المخاطب من معنى معاير عن طريق تصرفه في ترتيب الجملة بالتقديم والتأخير، وذلك قوله: ((إذا كان تدِيمَ الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجَب التقديم، نحو قولك: تميم أنا، إذا كان المراد التأخير بتتميم، أو غير ذلك مما يُعدُّ له الخبر))^(٢٨)، فهو يصوّغ قاعدةً تتعلّق بمقاصد المتكلِّمين، فقول

المتكلّم: أنا تميّي، يكُون القصد منه الإخبار عن نفسه، وقوله: تميّي أنا، يكُون القصد منه الافتخار بنفسه، وقبيلته^(٢٩).

وكل ذلك بقيّة الشواهد، والأمثلة التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ يكُون التقديم لغاية دلالية يقصد بها المتكلّم، فإذا قال: زيد قائم أبوه، تعلق بنفس المخاطب احتمالات شتى من أنه قائم، أو قاعد، إلى ما لا تخصى كثرة، وإذا قال: قائم أبوه زيد، كان تقدير الخبر يتحقق غایتين، إحداهما: أنها تحدث في نفس المخاطب انتباها إلى المعتقد، والآخر: تزيل الإبهام عن المعتقد بذكر الخبر، فترفع بذلك تلك الاحتمالات، ولو كان التقديم مقتضياً على الإخبار لكان وروده من دون تقديم أولى^(٣٠). فالتقدير والتغيير من أبرز عناصر التحويل في التركيب، وأكثرهاوضحاً؛ لأن المتكلّم يعمد إلى كلامه كان التأخير حظه، فيقوم بتقديرها؛ لإظهار ترتيب المعاني في النفس^(٣١).

وبما تقدم فإن الأخذ بمذهب البصريين يتافق مع أصول الصناعة النحوية من السماع والقياس. ناهيك عن انسجامه مع المعنى المكتون في نية المتكلّم الذي يريده إيصاله إلى المتألق، وهذا المعنى لا يتحقق إلا بتقدير الخبر على مبتدأه.

خبر (لولا) الامتناعية.

تحتّص (لولا) بالفعل، فتلّ على التخصيص، مثل: لولا ضربت زيداً، وتحتّص بالاسم، فتلّ على امتناع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا زيد له لكننا، فمتعت الفعل؛ لوقوع الاسم^(٣٢). وفي هذا الضرب اختلف النحويون في خبرها، بين وجوب حذفه وجواز إظهاره، فكان لهم ثلاثة آراء فيه^(٣٣):

الرأي الأول: يرى جمهور النحوين أن الخبر بعد (لولا) يحذف وجوباً، ولا يجوز إظهاره ولا يكون إلا كوناً مطلقاً (عاماً)، فقولك: لولا على لهلك عمر، تدبر الخبر: موجود، أو حاضر، ونحوهما، وعلة وجوب الحذف تعود إلى أمرين ((أحد هما: القريئة الدالة على الخبر المعين، وهي لفظة (لولا) إذ هي موضوعة؛

لِتَدْلُّ عَلَى انتفاءِ المَازْفُومِ، فَ(لَوْلَا) دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي بَعْدَهَا مَوْجُودٌ، لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَبَرِ، وَالثَّانِي: الْفَظُّ السَّادُ مَسَدُ الْخَبَرِ، وَهُوَ جَوابُ (لَوْلَا) (٣٤).

الرأي الثاني: نقل ابن مالك عن الرمانبي وأبن الشجري (ت ٤٢٥ هـ)، والشلبيين (ت ٤٥٦ هـ)، أن الخبر بعده (لَوْلَا) ليس بواحد الحدف على إطلاقه، وإنما هو على ثلاثة أصناف، الأول: يحب حذفه إن كان كوناً مطلقاً، والثاني: يجُوز حذفه وإنماه إن كان كوناً مقيداً، وفي الجملة ما يدل على حذفه، مثل: لولا أنصار زيد حمودة لم ينج، فَبَحْرُ (لَوْلَا) هُوَ (حمودة)، ويجُوز حذفه، فَتَقُولُ: لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ لَمْ يَنْجُ، والثالث: يحب إثباته إن كان كوناً مقيداً لا دليل على حذفه، مثل: لَوْلَا زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلَمَ، فَجُمْلَةُ (سَالَمَنَا) هي الخبر، ولا يجُوز حذفها؛ لعدم تعين المحدود (٣٥).

الرأي الثالث: نقل أبو حيان الأندلسى (ت ٧٤٥ هـ) عن ابن الطراوة أن جواب (لَوْلَا) هو خبر عن الاسم الواقع بعدها؛ لحصول الفائدة به (٣٦).

وناقش ابن أبي الربيع مسألة حذف الخبر بعده (لَوْلَا) الامتناعية، وذكر الرأي الأول والثاني، ولم يذكر رأي ابن الطراوة، وصحح رأي الجمهور، ونقد الرأي الثاني وذلك قوله: ((فِمَنِ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْخَبَرُ بَعْدَ (لَوْلَا) إِلَّا ثَابَتَا أَوْ مُسْتَقِرَاً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَحْذُوفًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلَا بُدُّ مِنْ ظُهُورِهِ، فَأَجَارُوا: لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ لَأَكْرَمْتُكَ...، وَهَذَا لَمْ يَثْبُتْ بِالسَّمَاعِ، وَالْمَنْقُولُ: لَوْلَا قِيَامٌ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ)) (٣٧). وكذلك نقد استدلالهم بقول علقمة:

فَوَاللهِ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ لَأَبْوَا حَرَّاً يَا وَالإِيَّاَبُ حَبِيبٌ (٣٨)

فقال الذين أحاروا ظهور خبرها: إن الخبر هو (منهم) وقد ظهر؛ لأنَّه لو حذف لم يفهم من الكلام، ولم يرض بهذا التحريج، وعَدَ ما قالوه ((ليس بدليل؛ لأنَّه يحتمل التأويل...، والشيء إذا احتمل فلا يبني عليه قاعدة)) (٣٩)، وذهب إلى أنَّ (منهم) ليس بخبر، وإنما يحتمل أن يكون متعلقاً بمعنى الفعل الموجود في (فارس)، تقديره: فوالله لولا هذا العظيم منهم حاضر أو موجود لابوا حرّاً (٤٠).

وَكَذَلِكَ نَقَدَ احْتِجَاجُهُمْ بِقَوْلِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ لِـ((لَوْلَا قَوْمُكَ حَدَبْتُ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَأَقْمَثُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ))^(٤١)، إِذْ قَالَ فِي نَقْدِهِ لَهُمْ: ((وَالْكَلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ فِي الْحَدِيثِ: ((لَوْلَا حَدَبَانْ قَوْمِكَ بِالْكُفْرِ)) كَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي مُوطَاهُ^(٤٢)، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ لَمْ أَرَهَا فِي الصَّحَاحِ، فَيَبْعَدُ الْأَحْدُ بِهَا، الثَّانِي: أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (حَدِيثُ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ) جُمْلَةً اعْتِراضِيَّةً، وَالْأَصْلُ: لَوْلَا قَوْمُكَ لَأَقْمَثُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ قَدَرَ مَا يَقُولُ لَهُ: وَمَا شَاءَ قَوْمِي؟ فَقَالَ ﷺ: (حَدِيثُ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ)، وَيَكُونُ (حَدِيثُهُ) خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَ(عَهْدُهُمْ) مُبْتَداً، وَ(بِكُفْرٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ(حَدِيثٍ)...، فَقَدْ صَحَّ مِمَّا ذَكَرْتُهُ أَنَّ خَبَرَ (لَوْلَا) لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ^(٤٣)).

وَالباحث يذهب إلى خلاف رأي الجمهور الذي تابعهم عليه ابن أبي الربيع؛ لأنَّ في المدونة اللغوية شواهد من فصيح الكلام في عصر الاحتجاج قد ظهر فيها الخبر، ومن ذلك حديث الرسول الأعظم لِالذي ذكر آنفًا الذي نفَى ابن أبي الربيع روایته في الصحاح، وهذا خلاف ما أثبتناه في هامش تخریجه من صحيح البخاري، وهذا لا يجوز حذف الخبر (حديث)؛ لأنَّه كونٌ مقيّدٌ لا تليلٌ على حذفه، فلم يدلَّ على حذفه المبتدأ، ولا الجواب؛ لذا لم يجز حذفه^(٤٤).

ومنه كذلك قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة: ((إِنِّي ذَاكِرُ لَكَ أَمْرًا وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرَهُ لَكَ))^(٤٥)، فالخبر هنا كونٌ مقيّدٌ، وقد ظهر بعد (لولا) وهو (أقسم على)، ولا يجوز حذفه وإنما يجب إثباته؛ لأنَّ الكلام لا يدرك معناه إلا بذكره، ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول الراعي التميري:

لَوْلَا سَعِيدُ أَرْجَيْ أَنَّ الْأَقِيَّةَ مَاضِيَّنِي فِي سَوَادِ

فَخَبَرُ (لَوْلَا) هُوَ (أَرْجَيْ)، ولا يجوز أن يكون مخدوفًا؛ لأنَّ القول بحذفه لا يفهم منه معنى الكلام، ولا يدرك القصد إلا بذكره، ومنه كذلك قول حسان بن ثابت:

لَوْلَا الَّذِي لَاقْتُ وَمَسَّ نُسُورَهَا
 أَفَنِي دَوَابِرَهَا وَلَا حَمْتُونَهَا
 لَلَّقَنِينُكُمْ يَحْمِلُنَّ كُلَّ مَدْحَاجٍ
 بِجُنُوبِ سَايَةِ أَمْسٍ بِالْتَّقْوَادِ
 يَوْمٌ تَقَادُ بِهِ وَيَوْمٌ طَرَادٍ
 حَامِي الْحَقِيقَةِ مَاجِدُ الْأَجْدَادِ^(٤٧)

فَجَاءَ بِجَوابِ (لَوْلَا) فِي الْبَيْتِ التَّالِثِ (اللَّقَنِينُكُمْ) بَعْدَ أَنْ اسْتَكْمَلَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَمِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا
 آخَرَ لِوُجُوبِ ذِكْرِ خَبَرِ (لَوْلَا) هُوَ قَوْلُ النَّابِعَةِ الْذِيَّانِيِّ:
 لَوْلَا حَبَائِلُ مِنْ نُعْمٍ عَلِقْتُ بِهَا
 لِأَقْصَرِ الْقَلْبِ عَنْهَا أَيِّ إِقْسَارٍ^(٤٨)

فَالْمُبْتَدَأُ (حَبَائِلُ) وَ(مِنْ نُعْمٍ) صِفَةُ لَهُ، وَالْخَبَرُ (عَلِقْتُ بِهَا)، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِبْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يُدْرِكُ عِنْدَ حَذْفِهِ^(٤٩). نَاهِيَنَّ عَنِ الشَّوَاهِدِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُ الْخَبَرِ، وَإِبْنَاهُ إِذَا كَانَ كُوْنًا مُعَيَّدًا يُدْرِكُ مَعْنَاهُ عِنْدَ حَذْفِهِ، وَمِنْهُ: لَوْلَا أَخْوَ رَيْدٍ يَنْصُرُهُ لَغَلَبٍ، فَهَذِهِ الشَّوَاهِدُ، وَغَيْرُهَا قَدْ غَلَّ عَنْهَا النَّحْوِيُّونَ؛ لِنَفْصِ فِي اسْتِقْرَائِهِمْ،
 أَوْ لِإِزَادَةِ اطْرَادِ قَوَاعِدِهِمْ، فَهَيِّ تُعَزِّزُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّمَانِيُّ، وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ دُونِ وَصْفَهَا بِضَرُورَةٍ، أَوْ تَأْوِيلَهَا
 تَأْوِيلًا مُتَكَلِّفًا، فَهِيَ كَافِيَّةٌ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ حَذْفَ الْخَبَرِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا كُوْنًا مُطْلَقاً.

وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ: لَوْلَا قِيَامُ رَيْدٍ
 لِأَكْرَمْتُكَ، فَالْجَوابُ عَنْهُ: إِنْ صَحَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ فَمَا حُجَّتُهُ فِي الشَّوَاهِدِ الْمَذْكُورَةِ آنَّهَا الَّتِي قَيَّلَتْ
 فِي عَصْرِ الْاحْتِجاجِ؟! وَأَنَّ مَنْ حَطَّا هَذِهِ الشَّوَاهِدَ فَهُوَ بِالْحَطَّ أَوْلَى، كَمَا وَصَفَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٥٠).

وَأَمَّا مَا قَالَهُ ابْنُ الطَّرَاؤِةِ فَمُمْتَنَعٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، الْأَوَّلُ: اغْدَامُ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا
 كَانَ جُمْلَةً فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، أَوْ مَا يَقُولُ مَقَامُ الضَّمِيرِ، أَوْ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ
 هِيَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، وَالْجُمْلَةُ هُنَا لَيْسَ فِيهَا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَاحِدٌ،
 وَالثَّانِي: أَنَّ مَا قَالَهُ يَعْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْجَوابُ جَوابًا وَخَبَرًا فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ، وَهَذَا مَا لَا نَظِيرُ لَهُ، وَالثَّالِثُ:
 أَنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ بِالْخَبَرِ إِذَا كَانَ مُعَيَّدًا وَلَا دَلِيلٌ عَلَى حَذْفِهِ^(٥١).

وأرى أن توسيع القاعدة؛ لتشمل الشواهد جميعها بدلاً من جعلها مقصورة على شواهد دون آخر، ولا سيما أن تلك الشواهد من عصر الاحتجاج، وهذا التوسيع لا يمكن خارجاً عن مقاييسهم النحوية من حيث الكثرة والقلة، فتكون القاعدة هي: إثبات خبر (لولا) الامتناعية أقل من حذفه، أو: أن حذف خبر (لولا) الامتناعية أكثر من إثباته.

وهذا القول يتافق -أيضاً- مع أصولهم النحوية التي تقدم السماع على غيره من الأصول الآخر، فقد اعتمد أصحاب القول بوجوب ذكر الخبر في بعض المواقع بما وجدوه مسماً، وأنه لا ينافي القياس ولا يعارضه، وأن تأويل ما سمع أو تحطته فيه تعسف^(٥٢)، وفي هذا التوسيع تتخلص من القاعدة المبنوّرة التي تلوي أعنق الشواهد من دون النظر إلى ما تؤديه تلك القاعدة من فساد المعنى الذي يقول إليه القول بوجوب حذف الخبر، أو عدم جواز ذكره.

متعلقُ الجارِ والمجرورِ المبتدأ به.

حروف الجر الأصلية لا بد لها من أن تتعلق بفعل أو شبيهه، والنعلق هو ((الارتباط المعنوي لشبيه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها)).^(٥٣) والمتعلق به -العامل- قد يكون موجوداً، وقد يكون واجب الحذف، وذلك في كل موضع وقعت فيه حروف الجر خبراً لمبتدأ، أو صفة، أو حالاً، أو صلة لمؤلف، فيختلف العامل، ويُفهم الجار والمجرور مقامة^(٥٤).

واختلف النحويون في متعلق الجار والمجرور إذا كان مبتدأ به، ومن ذلك قوله تعالى: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٥٥)، فكانوا بإزاء ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قدرة البصريون اسمًا محدودًا يقع مبتدأ، ويكون الجار والمجرور متعلقاً بخبر محدود أقيمت الباء مقامة، التقدير: ابتدائي مسقير -أو كائن، أو ما أشبه ذلك- بِسْمِ اللَّهِ، فحذف المبتدأ (ابتدائي)، والخبر (مسقير)، وموضع (بِسْمِ) الرفع؛ لقيامه مقام الخبر، ولنيابته عنه ظاهراً، ولا يجوز أن يكون الجار والمجرور

في موضع نصب بال المصدر؛ لأنَّه يكُون داخلاً في صلته، فَيَبْقَى الْمُبْتَدأُ بِلَا خَبِيرٍ^(٥٦)، والقول بحذف المصدر وإيقاء معموله غير جائز عند البصريين في فصيح الكلام؛ لِعِبْجَه^(٥٧).

القول الثاني: قدرة الكوفيين فعلًا مخدوفا قبل الجار، ولا يجوز إظهاره؛ لأنَّ حال المشاهدة مبنية عليه، ومغنية عن ذكره، ويكون الجار وال مجرور في موضع نصب مفعولاً به؛ لأنَّ الفعل المقدر يحتاج إلى مفعول به، وقد منعت البناء الفعل من التعدي، فضممت موضع التعدي^(٥٨).

واحتفوا في تقدير هذا الفعل، فنَقلَ النَّحَاسُ (ت ٢٠٧ هـ) عن القراء (ت ٣٣٨ هـ) أنَّ الفعل المقدر يكون مصارعاً، تقديره: أبداً، أو ماضياً، تقديره: ابتدأ، بمعنى: أبداً بِاسْمِ اللَّهِ، أو ابتدأ بِاسْمِ اللَّهِ، وقدر ثغلب (ت ٢٩١ هـ) فعل أمر: أبداً، أو: قُلْ^(٦٠)، فمع اختلاف تقدير الفعل يكون الجار وال مجرور في موضع نصب مفعولاً به.

القول الثالث: قدرة الزمخشري فعلًا، فوافق الكوفيين في تقدير حملة فعالية، وخالفهم في أمرين، أحدهما: تقدير فعل مؤخر بعد الجار، وليس قبله، والآخر: تقدير غير فعل البداية: أبداً، أو أبداً، وذلك قوله: ((فإن قلت: بِمَ تَعْلَقَتِ الْبَاءُ؟ قُلْتَ: بِمَخْدُوفٍ، تقديره: بِسْمِ اللَّهِ أَقْرَأْ، أَوْ أَتَلُو...، كَمَا أَنَّ الْمُسَافِرُ إِذَا حَلَّ أَوْ ارْتَحَلَ، فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَالْبَرَكَاتِ، كَانَ الْمَعْنَى: بِسْمِ اللَّهِ أَحَلَّ، وَبِسْمِ اللَّهِ أَرْتَحَلَ، وَكَذَلِكَ الدَّابُحُ، وَكُلُّ فَاعِلٍ يَبْدأُ فِي فِعْلِهِ بِ(بِسْمِ اللَّهِ) كَانَ مُضْمِرًا مَا جَعَلَ التَّسْمِيَةَ مُبْدأً لَهُ))^(٦١)، فهو يُقدِّر في كل موضع فعلًا مُناسباً، فيكون لكل معنى فعل يُشَابِهُ.

وعلة تقدير الفعل مؤخراً عنده هي قصد معنى الاختصاص في لفظ الحال بابتداء به، فاسمها تعالى أهله من الفعل فكان تقديره أولى، فالكافر كانوا يقدموه أسماء آلهتهم، بقولهم: بِاسْمِ الْلَّاتِ، وَبِاسْمِ الْعُرَى؛ لذلك وجَب أن يقصد الموحد معنى الاختصاص؛ وذلك بتقدير الاسم المعظم وتأخير الفعل^(٦٢)، كما في قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»^(٦٣).

وقد ذكر ابن أبي الربيع الخلاف بين البصريين، والكوفيين في متعلق الجار والمجرور إذا كان مبتدأ به^(٦٤)، وتابع البصريين على وجوب تدبر مبتدأ محدود، إذ قال: ((فأقول: إنَّه حِبْرٌ مُبْتَداً مَحْدُوفٍ، تَدْبِيرُ الْمُبْتَداً: ابْنَائِي بِسْمِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ يَحِبُّ أَنْ يُدَرِّ لِكُلِّ مَجْرُورٍ يَتَعَلَّقُ بِمَحْدُوفٍ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ، إِمْلَاكُكَ بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ))^(٦٥).

ونقد ما ذهب إليه الكوفيون مستنداً إلى القياس، وذلك قوله: ((إِنَّمَا احْتَاجْتُ إِلَى هَذَا، وَلَمْ أُقِرْ لِهِذِهِ الْمَجْرُورَاتِ كُلُّهَا فِعْلًا مَحْدُوفًا، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَبْدًا بِاسْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَصِلُّ بِحَرْفِ الْجَرِ ضَعِيفٌ؛ فَيَنْبَغِي أَلَا يَعْمَلَ إِلَّا ظَاهِرًا))^(٦٦).

فالعلة عنده مبنية على القوة والضعف، وأورد عليها ثالث حجج: الأولى: إن الفعل الذي يتعدى بحرف الجر ليس بقوه الفعل المتعدي بنفسه، وعلى هذا لا يتصرف بالضعف، كما يتصرف بالقوى من حيث الإضمار والإظهار؛ لذا لا يحمل التقدير عليه إذا كان الحمل على غيره ممكناً^(٦٧).

الثانية: استدل بباب الاستعمال على ضعف حرف الفعل الذي يصل بحرف الجر؛ لذلك يكون التقدير فعلًا متعدياً بنفسه لا متعدياً بحرف جر، إذ قال: ((أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: رَبِّيْدَا مَرَبْتُ بِهِ، وَتَقَدَّرُ: أَقِيْتُ رَبِّيْدَا مَرَبْتُ بِهِ، وَيَكُونُ التَّقْسِيرُ بِالْمَعْنَى، وَلَا تَقُولُ: بِرَبِّيْدَا مَرَبْتُ بِهِ، عَلَى تَقْدِيرٍ: مَرَبْتُ بِرَبِّيْدَا مَرَبْتُ بِهِ، وَهَذَا مُتَقَنَّعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ جُمْهُورِ النَّحْوِيْنَ، وَبِلَا شَكٍ أَنَّ التَّقْسِيرَ مِنَ الْلَّفْظِ أَقْرَبُ إِلَى التَّقْسِيرِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَانْظُرْ إِلَى عُدُولِهِمْ عِنْدَ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِ عَنِ الْمَجْرُورِ بِضَمِيرِهِ إِلَى النَّصِّ، وَالتَّقْسِيرُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَتَرْكِهِمُ الْحَفْضُ وَالتَّقْسِيرُ بِالْلَّفْظِ، وَلَا تَحِدُّ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ ضَعْفِ الْفِعْلِ الَّذِي يَصِلُّ بِحَرْفِ الْجَرِ))^(٦٨).

الثالثة: من ضعف الفعل الذي يصل بحرف الجر، هو قوله: ((المَنْ أَشَالْ سُوْطًا، أَوْ شَهَرَ سِيقًا: زَيْدًا، أَيْ: اضْرَبَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَصِلُ بِحَرْفِ الْجَرِ، لَا تَقُولُ: بِزَيْدٍ، ثُرِيدٍ: مُرْ بِزَيْدٍ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ بِحَدْفِ حَرْفِ الْجَرِ - ثُرِيدٌ: مُرْ بِزَيْدٍ)).^(٦٩)

فيُفَهَّمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ حَذْفَ الْفِعْلِ عِنْدَهُ يَكُونُ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ لَا الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِ؛ لَذِكَرٌ قَدَرٌ مُبْتَداً مَحْذُوفًا يَكُونُ الْمَجْرُوفُ خَبْرًا عَنْهُ؛ لِيَتَخَلَّصَ مِنْ ضعفِ الْفِعْلِ الَّذِي يَصِلُ بِحَرْفِ الْجَرِ.

والباحث في هذه المسألة يختار مذهب البصريين الذي اتفق معهم ابن أبي الربيع عليه؛ لما سلف ذكره من الحجج، ولما يأتي:

أولاً: الأسماء أصل في الإعراب، والأفعال فرع منها، فهي محمولة عليهما؛ لذا يكُون الأصل أولى بالتقدير.^(٧٠)
ثانياً: إن حذف مبتدأ أولى من حذف فعل؛ لأن في حذف المبتدأ بقاء أحد ركني الإسناد، فيكون المحدود مغرياً، بخلاف حذف الفعل فإن المحدود يكون جملة، وعليه تكون قلة الحذف أولى من كثرته.^(٧١)

ثالثاً: حذف مبتدأ أولى من حذف فعل؛ لأن الجملة الاسمية أكد، وأبلغ من الجملة الفعلية، ودليل ذلك قوله تعالى أسمه: «إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا»، فنصب (سلاما) يكون على إرادة الفعل، ورفع (سلام) يكون على إرادة الاسم، وإرادة الاسم دالة على معنى الثبات والاستقرار، بخلاف إرادة الفعل فإنهما تدل على التجدد والخدوث، وفي هذا دلالة على أن إبراهيم عليه السلام حين الملاك بأحسن من تحببهم؛ لأن الاسم أثبت وأقوى من الفعل، وأبلغ في المعنى.^(٧٢)

أما ما ذهب إليه الزمخشري فقد تعقبه أبو حيـان الأنـدلـسي واستند في تعـقـبه له إلى ما يراه سـيـبوـيـه من أن القديـمـ والتـاخـيرـ في بـابـ الـأـفـعـالـ يـعـدـانـ الـاـهـتمـامـ، وـالـعـنـايـةـ لـاـ الاـخـتـصـاصـ^(٧٤)، وفي ذلك قال: ((والزمـخـشـريـ يـزـعـمـ أـنـهـ لـاـ يـقـدـمـ عـلـىـ العـاـمـلـ إـلـاـ لـلـتـحـصـيـصـ، فـكـانـهـ قـالـ: مـاـ نـعـبـدـ إـلـاـ إـيـاكـ، وـقـدـ تـقـدـمـ الرـدـ عـلـيـهـ فـيـ تـقـدـيرـهـ: يـسـمـ اللـهـ أـتـلـواـ، وـذـكـرـنـاـ نـصـ سـيـبوـيـهـ هـنـاكـ، فـالـتـقـدـيرـ عـنـدـنـاـ إـنـمـاـ هـوـ لـلـاعـتـنـاءـ وـالـاـهـتـمـامـ بـالـمـعـوـلـ))^(٧٥). فـالـاعـتـنـاءـ

والاهتمام يكُونُ فِي مَا اخْتَلَفَ نِسْبَةُ الإِسْنَادِ فِيهِ كَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ، وَلَا دَخْلٌ لِلَاخْتِصَاصِ؛ وَإِنَّمَا الْأَخْتِصَاصُ يَكُونُ فِي مُتَحِدِّهَا كَالْمُبْتَدَأُ وَالْحَبْرِ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ فِيهِ وَاحِدَةٌ^(٧٦).
الخاتمة:

١- عُزِّي بِمسائلِ الْخِلَافِ النَّحْوِيِّ، وَلَهُ اتِّجَاهانِ فِي ذَلِكَ، أَحَدُهُمَا: كَانَ أَمِينًا فِي نِسْبَةِ الْأَرَاءِ الَّتِي اسْتَنَدَ إِلَيْهَا فِي أَثْنَاءِ نَقْدِهِ إِلَى قَائِلِهَا، وَالْأَخْرُ: قَدْ يُنْسِبُ الرَّأْيَ لِعَالَمٍ مُعَيْنٍ، وَيَجْزِمُ بِأَنَّ هَذَا الْعَالَمُ وَحْدَهُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ، وَبَعْدَ الْبَحْثِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ مَسْبُوقٌ إِلَيْهِ.

٢- اسْتَبَعَدَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ مِنْ مُدَوِّنَتِهِ النَّحْوِيَّةِ الْأَحْتِاجَاجَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فَهُوَ لَا يَحْتَاجُ بِهِ فِي تَغْرِيرِ الْفَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَإِنَّمَا يَرْدُ عَلَى مَنْ احْتَاجَ بِهِ، لِيُنْقُضَ احْتِجاجَهُمْ بِهِ، وَهَذَا الْاسْتِبْعَادُ كَانَ مِنْ جِهَتِيْنِ، إِحْدَاهُمَا: أَنَّ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي كُتُبِ الصِّحَاحِ، وَالْأُخْرَى: يَقُولُ بِتَأْوِيلِهِ، لِيُنْقَضَ مَعَ مَا يُرِيدُ إِثْبَاتَهُ مِنْ قَاعِدَةٍ يَرَاهَا.

٣- لَمْ يَسْتَعْمِلْ طَرِيقَةً وَاحِدَةً فِي نَقْدِهِ لِأَرَاءِ مَنْ سَبَقَهُ، وَإِنَّمَا تَعَدَّدُ طَرَائِقُهُ، وَتَنَوَّعَ مَنْهُجُهُ بِحَسْبِ طَبِيعَةِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا الْبَحْثُ، فَقَدْ يُقْدِمُ لِلْمَسْأَلَةِ بِذِكْرِ الْخِلَافِ الْوَاقِعِ فِيهَا، وَيَذْكُرُ الْأَرَاءَ الَّتِي قِيلَتْ فِيهَا ثُمَّ يُنْقُضُ مَنْ يُخَالِفُ رَأِيهِ، وَقَدْ يُنْقُضُ رَأْيَ عَالَمٍ مَا نَعْدَاهُ مُبَاشِرًا مِنْ دُونِ ذِكْرِ الْخِلَافِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ اتَّسَمَ نَقْدُهُ بِالرَّفْضِ وَالتَّضْعِيفِ.

الهَوَامِشُ

(١) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ: ١٢٧/٢، وَالْمُفَصِّلُ: ٣٠٢/١، وَالْإِنْصَافُ: ١٨٤/١.

(٢) يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ: ٥٦/١، الْمَسْأَلَةُ (٩)، وَالثَّبَيْرُ: ٢٤٥، الْمَسْأَلَةُ (٣٢)، وَالثَّذِيلُ وَالْتَّكْمِيلُ: ٣٥٢/٣.

(٣) يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ: ٥٦/١، الْمَسْأَلَةُ (٩)، وَشُرُحُ الرَّاضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ: ٢٤٧، وَالبِسِينُطُ: ٥٧٧/١.

(٤) الْكَافِيُّ فِي الْإِفْصَاحِ (السِّفْرُ الثَّانِي): ٤٧٧/١. لَمْ أُقْفِ عَلَى رَأْيِ ابْنِ الطَّرَاؤِةِ فِي كِتَابِهِ: (رِسَالَةُ الْإِفْصَاحِ).

(٥) البِسِينُطُ: ٥٨٠/١.

- (٦) يُنظر: الكتاب: ١٢٧/٢.
- (٧) يُنظر: الإيقاص العصدي: ٥٢، والمسائل الحلبيات: ٢٥٦، ٢٨١.
- (٨) سورة هود: من الآية/٨.
- (٩) يُنظر: ديوانه: ٣١٩.
- (١٠) يُنظر: الكافي في الإيقاص (السفر الثاني): ٤٧٨/١: ٤٨٠-٤٨٠.
- (١١) المصدر نفسه: ٤٨٠/١.
- (١٢) يُنظر: البسيط: ٥٨١/١.
- (١٣) الكافي في الإيقاص (السفر الثاني): ٤٨٠/١: ٤٨١-٤٨٠.
- (١٤) يُنظر: البسيط: ٥٨١/١: ٥٨٢-٥٨١.
- (١٥) سورة الفدر: من الآية/٥.
- (١٦) يُنظر: معاني القرآن (الأحقش): ٥٨١/٢، والبحر المحيط: ٥١٥/١٠.
- (١٧) سورة الطور: من الآية/١٥.
- (١٨) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٨٣/٢، والبحر المحيط: ٥٦٥/٩، والذر المصنون: ٦٧/١٠.
- (١٩) الكتاب: ١٢٧/٢.
- (٢٠) يُنظر: ديوان المدللين: ٥/٣.
- (٢١) يُنظر: المسائل الحلبيات: ٢٨٠، والإنصاف: ٥٧/١: ٥٩-٥٧، المسألة (٩)، والتبيين: ٢٤٦-٢٤٥، المسألة (٣٢).
- (٢٢) يُنظر: اللباب في علَى البناء والإعراب: ١٤٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٧٤/١.
- (٢٣) سورة طه: الآية/٦٧.
- (٢٤) يُنظر: الإنصاف: ٥٨/١، المسألة (٩) والتبيين: ٢٤٨، المسألة (٣٢).
- (٢٥) يُنظر: اللمع في العربية: ٣٠.
- (٢٦) يُنظر: الكتاب: ٣٤/١، والبسيط: ١٠٠٣/٢، والجملة العربية: تأليفها وأقسامها: ٣٨.
- (٢٧) الطراز لأسرار البلاغة: ٣٨/٢.
- (٢٨) شرح الرضي على الكافية: ٢٦٣/١.



- (٢٩) يُنظر: معاني التَّحْوِي: ١٥٣/١.
- (٣٠) يُنظر: الإِصْاحُ فِي شُرْحِ الْمُفَصَّلِ: ١٩٠، وَحُطْمٌ مُتَعَثِّرٌ عَلَى طَرِيقِ تَجْدِيدِ التَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ: ١٦٤-١٦٤.
- (٣١) يُنظر: دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ٤٩، ١٠٦، وَفِي نَحْوِ الْلُّغَةِ وَتَرَاكِينِهَا: ٨٨.
- (٣٢) يُنظر: الْكِتَابُ: ٩٨/١، وَالْمُعْتَضِبُ: ٧٦/٣، وَاللَّامَاتُ: ١٢٩.
- (٣٣) يُنظر: ارْتِشَافُ الصَّرَبِ: ١٠٨٩.
- (٣٤) شُرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ: ١/٢٧٥.
- (٣٥) يُنظر: شُرْحُ الشَّوَّيْلِ: ١/٢٢٦، وَشُرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ: ١/٣٥٤.
- (٣٦) يُنظر: ارْتِشَافُ الصَّرَبِ: ١٠٨٩/٣.
- (٣٧) الْمُلَحَّصُ: ١/١٧٧، وَيُنظر: الْبَيْسِطُ: ١/٥٩٣-٥٩٥، وَالْكَافِيُّ فِي الْإِفْصَاحِ (السِّفْرُ الثَّانِي): ١/٢٩٧، ٤٥٩.
- (٣٨) يُنظر: دِيْوَانُهُ: ٤٣.
- (٣٩) الْبَيْسِطُ: ١/٥٩٤.
- (٤٠) يُنظر: الْبَيْسِطُ: ١/٥٩٤، وَالْكَافِيُّ فِي الْإِفْصَاحِ (السِّفْرُ الثَّانِي): ١/٢٩٧-٢٩٨.
- (٤١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ((إِنَّ عَائِشَةَ لَوْلَا قَوْمًا حَدَّيْتُ عَهْدَهُمْ - قَالَ ابْنُ الْزِبَيرِ - بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابِينَ: بَابًَ يَدْخُلُ النَّاسَ، وَبَابًَ يَخْرُجُونَ)). صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ١/٣٧، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١٢٦).
- (٤٢) الْمُوَطَّأُ: ٣٠/٣، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١٣٣٦).
- (٤٣) الْبَيْسِطُ: ١/٥٩٤-٥٩٥.
- (٤٤) يُنظر: شُرْحُ الشَّوَّيْلِ (ابْنُ مَالِكٍ): ١/١٧٦، وَشُرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ: ١/٣٥٣-٣٥٤.
- (٤٥) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٣/٢٩، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١٩٢٦).
- (٤٦) يُنظر: دِيْوَانُهُ: ١١٤.
- (٤٧) يُنظر: دِيْوَانُهُ: ٧٢-٧٣.
- (٤٨) يُنظر: دِيْوَانُهُ: ٢٠٢.
- (٤٩) يُنظر: شَوَاهِدُ التَّوْضِيْحِ وَالتَّصْحِيْحِ: ١٢٠-١٢٢.



- (٥٠) يُنْظَرُ : المَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١٢٢.
- (٥١) يُنْظَرُ : الْبَسِطُ: ٥٩١، وَالْكَافِيُّ فِي الْإِفْصَاحِ (السِّفْرُ الثَّالِثُ): ٦٩٠/٢.
- (٥٢) يُنْظَرُ : الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١٠٨/٢.
- (٥٣) إِعْرَابُ الْجُمْلِ وَأَشْبَاهِ الْجُمْلِ (د. فَحْرُ الدِّينِ قَبَاوة): ٢٧٣.
- (٥٤) يُنْظَرُ : شِرْحُ الْمُقدَّمَةِ الْمُحْسِبَةِ: ١، ٢٣٥/٢، ٢٤١، ٤٣٥/٢، وَشِرْحُ الْمُفَصَّلِ (ابْنُ يَعْيَشَ): ٢٣٢/١.
- (٥٥) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ: الْآيَةُ: ١.
- (٥٦) يُنْظَرُ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ (الْحَاسُ): ١/١٦٦، وَمُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ١/٦٦، وَشِرْحُ الْمُقدَّمَةِ الْمُحْسِبَةِ: ١/٢٤٢.
- (٥٧) يُنْظَرُ : اِرْتِشَافُ الصَّرَبِ: ٢٤٢٥/٥.
- (٥٨) يُنْظَرُ : أَرْبَعُ رِسَالَاتٍ فِي النَّحْوِ (الْإِبَانَةُ وَالتَّقْهِيمُ عَنْ مَعَانِي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ): ٣١.
- (٥٩) يُنْظَرُ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ: ١/١٦٦. لَمْ يُصْرِحِ الْقَرَاءَءُ بِذَلِكَ، قَالَ : ((تَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، عِنْدَ ابْتِدَاءِ كُلِّ فِعْلٍ تَأْخُذُ فِيهِ مِنْ مَأْكِلٍ أَوْ مَشْرِبٍ أَوْ ذَبِيْحَةٍ، فَخَفَّ عَلَيْهِمُ الْحَذْفُ؛ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِهِ)). مَعَانِي الْقُرْآنِ: ١/٢.
- (٦٠) يُنْظَرُ : مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ: ٨٦.
- (٦١) الْكَشَافُ: ٤٥/٤٦.
- (٦٢) يُنْظَرُ : المَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١/٤٦.
- (٦٣) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ: مِنَ الْآيَةِ: ٥.
- (٦٤) يُنْظَرُ : تَقْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١٥١/١.
- (٦٥) الْكَافِيُّ فِي الْإِفْصَاحِ (السِّفْرُ الثَّانِي): ١١/١١-١٣.
- (٦٦) المَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١/١٣-١٤.
- (٦٧) يُنْظَرُ : تَقْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١٦٥-١٦٦/١.
- (٦٨) الْكَافِيُّ فِي الْإِفْصَاحِ (السِّفْرُ الثَّانِي): ١٤/١، وَيُنْظَرُ : الْمُلَحْصُ: ١/١٩٨-١٩٩.
- (٦٩) الْكَافِيُّ فِي الْإِفْصَاحِ (السِّفْرُ الثَّانِي): ١٥/١، وَيُنْظَرُ : تَقْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١/١٦٦-١٦٥.
- (٧٠) يُنْظَرُ : عَلَى النَّحْوِ: ١٨٨، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٤.

(٧١) يُنظر : الكناش في فئي النحو والصرف: ٢٠٤/١ ، والثديل والثكميل: ١٠٠/١ .

(٧٢) سورة الداريات: الآية/٢٥ .

(٧٣) يُنظر : الكشاف: ٥٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤/١٧٧ ، والكافي في الإفصاح (السفر الثاني): ٤٣/١ .

(٧٤) يُنظر : الكتاب: ٣٤/١ ، ٨١-٨٠ .

(٧٥) البحر المحيط: ٤٢/١ .

(٧٦) يُنظر : المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والرمخري: ١٧/١ ، ٢٣٧ .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

أولاً: الكتب المطبوعة:

١. أربع رسائل في النحو (الإبانة والتقويم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم)، تحقيق وتعليق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسى (ت ٥٧٤هـ)، تحقيق وشرح دراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد القواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣. أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.

٤. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط٥، دار القلم العربي، حلب - سوريا، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل التحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غاري زاهد، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، القاهرة - مصر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، كلية الآداب - جامعة الرياض، الرياض، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٨. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق وتقديم: د. موسى بنائي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦ م.
٩. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقى محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
١٠. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد القرشى الأشبيلي السبئي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
١١. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: علي محمد الباوبي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦ م.
١٢. التبيين عن مذاهب النحوين البصريين والковفين، أبو البقاء العكبي، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٣. التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٤. الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمان - الأردن، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٥. خطى مُتعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون)، د. عفيف دمشقية، ط٢، دار العلم للملاتين، بيروت - لبنان، ١٩٨٢ م.
١٦. الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٧٨ م.
١٧. دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدنى، القاهرة، ودار المدنى، جدة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
١٨. ديوان الراعي النميري، شرح: د. واضح الصمد، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٩. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادى، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٩٦٨ م.
٢٠. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥ م.
٢١. ديوان الهدائين، تحقيق: أحمد الزين، ومحمد أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٢٢. ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: عبد علي مهنا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٣. ديوان علقة الفحل، (شرح الأعلم الشنيري)، تحقيق: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، ومراجعة: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٤. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٥. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، ١٩٩٦م.
٢٦. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٧. شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٨. شرح المقدمة المحسبة، ابن باشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
٢٩. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، ط٢، مكتبة ابن تيمية، بغداد، ١٤١٣هـ.
٣٠. صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول (الله صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجا، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ.
٣١. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقيقة الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي العلوى (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوى، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٢. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق (ت٥٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٣. في نحو اللغة وتراكيتها: منهج وتطبيق، د. خليل أحمد عمايرة، ط١، عالم المعرفة، جدة – المملكة العربية السعودية، ٤١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٣٤. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠١هـ – ١٤٢٢هـ.
٣٥. الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٣٦. الكشاف عن حقائق غواصات التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، الزمخشري، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٧م.
٣٧. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت٥٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.
٣٨. اللامات، الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٣٩. الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبي، تحقيق: د. عبد الله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
٤٠. اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
٤١. مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ١٩٤٨م.
٤٢. المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري، أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي الجزائري (ت١٠٩٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٣٠هـ.
٤٣. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٤٤. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٤٥. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مساعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراءة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٤٦. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر، الأردن، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٧. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
٤٨. المقتصب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت - لبنان،
٤٩. الملخص في ضبط قوانين العربية، ابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق ودراسة: علي بن سلطان الحكمي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥٠. الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبهي المدني (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط١، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي - الإمارات، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٥١. نقشير القرآن الكريم، ابن أبي الربيع السبتي، دراسة وتحقيق: الدكتورة صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ.
- ثانياً: الأطّاريف الجامعية: